مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الاول
جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co.

دور تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربيـــــة

The Role of Applying Governance and Combating Corruption to Achieve Sustainable Development in Arab Countries

أ/ قطوش بشرى
guettouchebouchra@gmail.com
مخبر الاقتصاد والتنمية– المركز الجامعي تيبازة
دكتوراه علوم بجامعة الجزائر3

أ.د/ جنوحات فضيلة
Fadila.djenouhat@hotmail.com
جامعة الجزائر 3

تاريخ الاستلام: 2018/03/10 تاريخ التعديل: 2018/06/10 تاريخ قبول النشر: 2018/06/20
تصنيف JEL: Q01, G30

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تطبيق آليات الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها جوهر رفع قدرة وكفاءة الدولة وجعلها أكثر فعالية، إذ تعد الحوكمة هي الأساس لتحقيق حكم قائم على الشفافية والمساءلة والديمقراطية باتجاه تحقيق تنمية مستدامة وتحسين مستويات معيشة المواطنين وتخفيض معدلات البطالة والفقر وتدعيم العدالة الاجتماعية ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ومن ضمن ذلك مكافحة الفساد باعتباره معيقا للتنمية وسببا للحد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية، وانكماش موارد الحكومة وإساءة استخدامها، والحد من جهود مكافحة الفقر وغيرها من الجوانب المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة. وقد اعتمدنا حالة الدول العربية التي تواجه تحديات رئيسية في مجال تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد من اجل الوصول إلى التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها على المستوى الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي والمؤسسي؛ وقد خلصنا إلى أن هذه الدول تعاني خاصة من فقدان آليات الرقابة وانعدام الشفافية وضوابط الحوكمة، وانعدام المساءلة وبالتالي انتشار الفساد وتدني معدلات التنمية وانخفاض مستوى الرفاهية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الفساد، التنمية المستدامة، الدول العربية.

Abstract:

This study aims to highlighting the importance of implementing governance mechanisms in achieving sustainable development as the essence of raising the state's capacity and efficiency and making it more effective. Governance is the foundation for a transparent, accountable and democratic governance Towards sustainable development, improving people's living standards, reducing unemployment and poverty and promoting social justice, thus achieving economic and social stability; Including the fight anti-corruption as a hindrance to development and a limitation of foreign investment inflows, The contraction and misuse of government resources.

We have adopted the case of Arab countries facing major challenges in implementing governance and combating corruption. In order to achieve sustainable development and its objectives at the social, economic, environmental and institutional levels; We have concluded that these countries suffer especially from the lack of oversight mechanisms, lack of transparency, governance controls, and lack of accountability, thus spreading corruption, low rates of development and low welfare.

Key words: Governance, Corruption, Sustainable development, Arab countries

مقدمة:

لقد ظهر مفهوم الحوكمة وترافق مع تطور مفاهيم التنمية، فلقد تغيرت مفاهيم التنمية من التركيز على النمو الاقتصادي الى التركيز على التنمية البشرية ثم التنمية المستدامة. واقترن هذا التطور في مفهوم التنمية بالحوكمة في أدبيات منظمات الأمم المتحدة، وكذا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويعود السبب في ذلك الى ان النمو الاقتصادي المحقق في بعض البلدان لم يترافق مع تحسين مستوى عيش أغلبية السكان وبهذا المعنى فان تحسن الدخل الوطني لا يعني تلقائيا تحسين نوعية الحياة للمواطنين. وهذا ما أوجد ضرورة تبني الحوكمة بمختلف آلياتها ومكافحة الفساد كضمان لتحويل هذا النمو

الاقتصادي إلى تنمية مستدامة بمختلف جوانبها. وخلال العقود الماضية، ظهرت التنمية المستدامة بوصفها موضوعا مهما في العديد من برامج الاصلاح وخطط الادارة الاستراتيجية في الدول العربية وذلك عن طريق تطبيق مبادئ الحوكمة ومكافحة الفساد.

إشكالية الدراسة: ما مدى تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد كسبيل لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية؟

فرضيات الدراسة: تعتمد الدول العربية تطبيق مبادئ الحوكمة ومكافحة الفساد لتحقيق التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة: أهمية الحوكمة ومكافحة الفساد ودورهما المهم في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة وهي الحد من الفقر، خلق فرص عمل واستدامة فرص العيش، حماية وتجديد البيئة، وتحفيز تقدم المرأة.

وبناءا على ما سبق، وللإجابة على إشكالية البحث تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

أولا: الأسس النظرية للحوكمة والفساد والتنمية المستدامة

ثانيا: دور آليات الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة

ثالثا: دراسة دور الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية

أولا: الأسس النظرية للحوكمة والفساد والتنمية المستدامة

1-المفاهيم الأساسية للحوكمة: تم اعتماد مفهوم الحوكمة في ادبيات مختلف المؤسسات الدولية الممثلة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وكذا برنامج الأمم المتحدة الانمائي، وهذا باعتبار أن العديد من الدول كانت تصل إلى تحقيق نمو اقتصادي، لكنها لم تحقق تحسنا في مستوى ونوعية الحياة وهذا ما فرض البحث عن الاسباب والتي خلصت الى ضرورة تبني الحوكمة بمختلف آلياتها كضمان لتحويل هذا النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة بمختلف جوانبها(عبد الحسين ، 2007 ،ص 2).

1-1- نشأة وظهور الحوكمة: ظهر هذا المفهوم كمصطلح قانوني عام 1978.ولكن الانتشار الفعلي والتوسع يعود إلى نهاية الثمانينات لاعتماده من قبل المؤسسات الدولية المانحة كالبنك الدولي، صندوق النقد الدولي ومختلف الهيئات والمنظمات الدولية، وقد جاء كمحاولة لتحسين أوضاع المجتمعات السائرة في طريق النمو، نتيجة للصعوبات التي

وجدتها هذه الدول في تطبيق برامج التعديل الهيكلي والأخطاء في تسيير شؤونها، وقد أرجع هذا إلى غياب الشفافية والمساءلة في تسيير أمور الدولة (دباغي. 2009، ص23).

1-2-تعريف الحوكمة: إن الحوكمة هي من المفاهيم الواسعة حيث تشمل جميع جوانب كيفية الحكم في بلد ما، بما في ذلك سياسته الاقتصادية وهيكله التنظيمي. ولقد اختلفت تعاريف الحوكمة ما بين هيئات وباحثين نظرا لتعدد أبعادها ومن أبرزها نذكر:

يعرفها François Casting : الحوكمة يكشف عن طريقها اتخاذ القرار بفاعلية في اطار جماعة ما، أين يفترض الاعتراف بتعدد مواقع السلطة(Casting,2005, p11)

تعريف البنك الدولي: في دراسة للبنك الدولي سنة1992 عن أسلوب الحكم والتنمية، تم تعريفها على أنها الحالة التي من خلالها تتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية، أي يظهر كنموذج تنظيم اجتماعي وسياسي موجه نحو تعظيم الرفاهية الاجتماعية وتدنية التكاليف الانسانية والاجتماعية (الكايد، ص10).

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE: عرفتها أنها استعمال السلطة السياسية وتطبيق الرقابة على تسيير الموارد في المجتمع، من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية (بوريش،2007، ص217).

تعريف برنامج الأمم المتحدة الانمائي: على أنها ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية، والادارية لإدارة الشؤون على كافة المستويات، ويضم الاليات والعمليات والمؤسسات التي يمكن من خلالها الأفراد والجماعات من التعبير عن مصالحهم، وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزامهم وتسوية خلافاتهم(UNDP, 1997,P3).

إذا فالحوكمة تتضمن المؤسسات وتقاليدها والتي يتم على أساسها ممارسة السلطات في الدولة وإن هذا المفهوم للحوكمة يتضمن ثلاثة جوانب أساسية هي:

- الطريقة التي يتم بها اختيار الحكومات ومتابعتها وتغييرها؛
- قدرة الحكومات على صياغة السياسات بفاعلية وتنفيذها؛
- احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تنظم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية

1-3-أبعاد وعناصر تفعيل الحوكمة: من خلال التعاريف التي جاءت بها المؤسسات الدولية يمكن تقسيم أبعاده إلى (اللوزي، 2000، ص71):

1-3-1-البعد السياسي: ويتعلق هذا البعد بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، وهذا باعتبار الصلة الصحيحة بين الحاكم والمحكوم، مما يؤدي الى التفاعل الايجابي

وتعاونهم وسعيهم الى خدمة الصالح العام، ولا يكون إلا إذا عملت الدولة بشكل أساسي على تحقيق ديمقراطية فعالة.

1-3-2-البعد الاقتصادي والاجتماعي: ويتمحور هذا البعد في اهتمامه بمستويات الأداء الاقتصادي في سعيه الى تحقيق التنمية الاقتصادية، ومحاربة الفساد والشفافية، كما يعد عامل مخفض لمخاطر الاستثمار نظرا للتدقيق المستمر للمعلومات المتعلقة بالبيئة الاقتصادية بكل شفافية.

أما البعد الاجتماعي فيتجسد في تحقيق العدالة التوزيعية، ورفع المستوى المعيشي والقضاء على الفقر.

1-3-3-البعد الاداري: يرتبط بالتسيير العقلاني والعادل للموارد المالية والبشرية للمجتمع وهذا بتطبيق اللامركزية، كما أن ترشيد الادارة العامة وتأمين استمرارها بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية يعتمد على الاهتمام بالجهاز الاداري والأنظمة والقوانين المعمول بها.

ان اصلاح وترشيد الادارة العامة يتوقف على تنمية مواردها الادارية والبشرية من خلال اتباع استراتيجية تمكنها من تحقيق أهدافها.

1-4-أهداف الحوكمة: تناول برنامج الأمم المتحدة الانمائي الأهداف الرئيسية التي تسعى الحوكمة لتحقيقها وتتمثل فيما يلي(UNDP, 1997,P3):

- تحقيق الانسجام والعدالة الاجتماعية بتحديد الحد الأدنى من مستوى المعيشة لكافة المواطنين وتحقيق مستوى من الحياة الكريمة لهم؛
- تحقيق وادامة حالة من الشرعية في المجتمع؛
- الكفاية في تحقيق التنمية الاقتصادية وفي تخصيص واستغلال الموارد العامة.

1-5-خصائص الحوكمة: خصائص الحوكمة عديدة ومتنوعة، وقد تختلف بأولوية التطبيق من بلد الى اخر. وهذه الخصائص تتوزع بين معايير سياسية واقتصادية واجتماعية وادارية. وتختلف الأولويات والمعايير كذلك باختلاف الجهات ومصالحها، فلو تتبعنا البنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لوجدنا أنها تستند الى ما يحفز النمو الاقتصادي، الانفتاح الاقتصادي، حرية التجارة والخصخصة، ولقد استندت دراسة البنك الدولي حول الحوكمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا الى معيارين اساسين هما:

- المعيار الأول يشمل حكم القانون والمعاملة بالمساواة والمشاركة بالمساواة وتأمين فرص متساوية للاستفادة من الخدمات التي توفرها الدولة.
- أما المعيار الثاني فيتضمن التمثيل والمشاركة والتنافسية سياسيا واقتصاديا والشفافية والمساءلة والمحاسبة، يمكن من تجاوز مشاكلا لتنسيق والكفاءة من خلال دمج البعد السياسي مع البعد الاجتماعي.

1-6-**مكونات الحوكمة (عناصرها):** إن الحوكمة تعتمد على تكامل عمل الدولة ومؤسساتها والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. لذلك فهي تتضمن ثلاثة عناصر رئيسية هي: الحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني.

- ✓ **الحكومة:** تهيئ البيئة السياسية والقانونية المساعدة (تأكيد الاستقرار والعدالة في السوق والاهتمام بالخدمات العامة التي لا يقبل عليها القطاع الخاص؛ ولابد من التأكيد أن الحوكمة تطرح اهتمامات واحتياجات الفئات الأكثر فقرا.
- ✓ **القطاع الخاص:** يعمل على خلق فرص العمل وتحقيق الدخل لأفراد المجتمع. فالعديد من الدول النامية تعتمد على القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم الاجتماعية. والحكومة تستطيع بدورها تقوية وتطوير القطاع الخاص من خلال:
  - خلق البيئة الاقتصادية الكلية المستقرة؛
  - تعزيز المشاريع التي تتيح وتخلق فرص العمل؛
  - تستقطب الاستثمارات وتساعد على نقل المعرفة والتكنولوجيا للطبقات الفقيرة.
- ✓ **المجتمع المدني:** تعمل مؤسسات المجتمع المدني على اشراك الأفراد في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وتعمل على تنظيمهم في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة والحصول على حق الدخول للموارد العامة، وبشكل خاص للفئات الفقيرة. تساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيدا للحكم من خلال علاقاتها بين الفرد والحكومة ومن خلال تعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية والتي يمكن استخدمها (المنظمة العربية للتنمية الادارية،2003، ص ص44-48).

1-7-معايير الحوكمة: ان خبراء البنك الدولي خصوصا دانيال كوفمان، ارت كراي، وماستوز من خلال الدراسات التي يقومون بها توصلوا الى وضع مؤشرات محددة لقياس الحوكمة وهي(Daniel Kaufmann et al, 2010, p4):

-**الصوت والمسألة VA:** ويقيس مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، اضافة الى حرية التعبير والتنظيم وتكوين الجمعيات وحرية وسائل الاعلام، ومدى مراقبتها للقائمين على السلطة ومساءلتهم عن أفعالهم.

-**الاستقرار السياسي وغياب العنف PV:** وهذا من خلال التصورات المتعلقة باحتمال تهديد استقرار الحكومة وازاحتها عن الحكم، من خلال وسائل غير دستورية أو من خلال ادخال اصلاحات مشبوهة تؤثر على استمرارية السياسات، كما قد تقيد قدرة المواطنين على اختيار وتغيير القائمين على السلطة.

-**فعالية الحكومة GE:** ويتعلق هذا المؤشر بنوعية تقديم الخدمات العامة ونوعية جهاز الخدمة المدنية واستقلاليته عن الضغوط السياسية، اضافة الى نوعية وضع السياسات وتنفيذها ومدى مصداقية التزام الحكومة بتلك السياسات.

-**نوعية التنظيم RQ:** ويركز هنا على قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ سياسات ولوائح تنظيمية سليمة من شأنها السماح بتنمية القطاع الخاص وتشجيعه.

-**سيادة القانون RL:** ويقيس هذا المعيار مدى ثقة المتعاملين في سيادة القانون في المجتمع والتقيد بها، خاصة نوعية تنفيذ العقود وفعالية الأجهزة القضائية، وقياس احتمال حدوث الجرائم أو أعمال عنف.

-**ضبط (مكافحة) الفساد CC** : ويتعلق بمدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، أعمال فساد الصغرى(الرشوة في المصالح العامة) أو كبرى (الفساد في المجال السياسي) اضافة الى استحواذ النخبة أو أصحاب المصالح الشخصية على ثروات الدولة.

وهذه المؤشرات الستة العالمية لإدارة الحوكمة التي تبناها البنك الدولي في تقاريره هي التي سنعتمدها من خلال دراستنا.

1-8-قياس الحوكمة: بالرغم من أن هذه العملية صعبة ومعقدة الا أن دانيال كوفمان واخرون قاموا بوضع مؤشر لقياس الحوكمة وهو مؤشر النوعية المؤساستية (IQI) Indictor of Quality Institutional، ويأخذ هذا المؤشر المتوسط الحسابي للمؤشرات (المعايير) الستة للحوكمة. وقيمته تراوح بين [-2.5 +2.5] ومن الواضح أنه كلما كانت

القيمة أعلى كلما دلت على جودة الحكم(La Banque Mondiale, 2003, pp 06.08).

الجدول رقم(1): مؤشر النوعية المؤسساتية IQI لأفضل الدول لسنة 2016

الدول	الصوت والمساءلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	نوعية التنظيم	سيادة القانون	ضبط الفساد	IQI
الدانمارك	1,474	0,847	1,887	1,575	1,895	2,243	1,653
فنلندا	1,485	0,961	1,848	1,817	2,017	2,383	1,751
السويد	1,503	0,98	1,787	1,854	2,043	2,221	1,731
سويسرا	1,458	1,322	2,025	1,912	1,935	2,050	1,783
نيوزيلندا	1,444	1,490	1,857	2,038	1,927	2,295	1,841
هولندا	1,479	0,889	1,841	1,976	1,893	1,950	1,671
المتوسط	1,473	1,081	1,874	1,862	1,951	2,19	1,738

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي من الموقع:

www.govindicators.org

1-9-**الآثار المترتبة على ضعف الحوكمة:** يشير تقرير البنك الدولي الموسوم **الحوكمة الجديدة لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** "إن التنمية في دول MENA يعيقها ضعف إدارة الحكم العام والتي تتخلف فيها المنطقة عن باقي دول العالم. والشكل الموالي يوضح الاثار المترتبة عن ضعف الحوكمة.

حيث أن ضعف الحوكمة يقود الى الفساد والذي يعني اساءة استغلال السلطة أو ثقة الشعب لتحقيق نفع خاص. وهذا ما يتيح اتساع نطاق الفساد ما يعيق التنمية الاقتصادية في البلد بزيادة تكاليف النشاط الاقتصادي الأمر الذي يحد من الاستثمارات.

الشكل رقم(1) : الآثار المترتبة عن ضعف الحوكمة

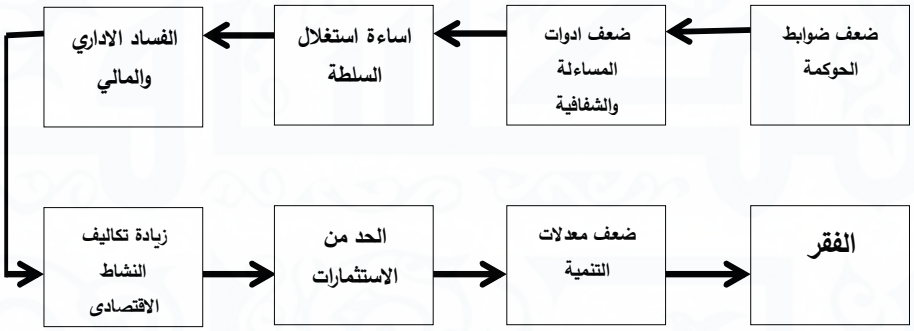

المصدر: أنمار أمين البراوي، 2012، ص5

2- الفساد: يعتبر الفساد ظاهرة قديمة، لكن الجديد فيها هو أن حجم الظاهرة أخذ في التفاقم وقد ارتبط وجود الفساد بوجود الأنظمة والدول، فالفساد أصبح قضية عالمية وهو موجود في جميع أنحاء العالم، ولكن الاختلاف في حجمه وأشكاله ودرجة انتشاره في الزمان والمكان، غير أن الملاحظ وجود الفساد في الدول النامية بصورة أشد ضررا وهذا ما تم تأييده من قبل الخبراء الدوليين لأسباب متعددة منها ضعف أجهزة الادارة العامة، وضعف الأخلاقيات الوظيفية وغياب الرقابة الفعالة في هذه الدول.

2-1- تعريف الفساد: يعد الفساد من أكبر العوائق أمام تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، فهو يخل بالاستقرار الاقتصادي والسياسي ونشاط القطاع الخاص، ويبدد الموارد؛ كما يضعف حوافز الاستثمار ويهبط من جودة البنى الأساسية والخدمات العامة ويشوه عناصر النفقات العامة.

كما نذكر بعض تعاريف المنظمات الدولية مثل:

تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد: بأنه استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة، أو أنه السلوك البيروقراطي المنحرف الذي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية. (منير الحمش، 2006، ص62)

البنك الدولي: يعرفه بأنه إساءة استعمال السلطة للكسب الخاص، وينطوي التعريف إلى نقطتين:

- دفع الرشوة إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة سواء في القطاع العام أو الخاص لتسهيل عقد الصفقات؛

- استعمال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة.

حسب البرنامج الانمائي للأمم المتحدة: فان الفساد هو سوء استعمال السلطة العمومية أو الوظيفة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة أو استغلال النفوذ او المحسوبية أو الغش أو الاكراه للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس. (سايح بوزيد، 2012، ص56).

2-2-أشكال الفساد: يأخذ الفساد أشكالا مختلفة، فهناك الفساد السياسي المرتبط بالسلطة، الفساد الاقتصادي المرتبط بالإدارات العامة والمشاريع، والفساد المؤسسي المرتبط بأجهزة الدولة، والفساد الاجتماعي بمختلف أنواعه.

2-3-قنوات انتشار ظاهرة الفساد: هناك الكثير من المتغيرات التي أسهمت في انتشار هذه الظاهرة (عماد الشيخ داود، 2006، ص138):

*تطور وسائل الاتصال والتكنولوجيا؛

*النزوح نحو آليات اقتصاد السوق، وتخصيص القطاع العام؛

*تحرير التجارة وحرية انتقال الأشخاص والأموال والسلع عبر الحدود؛

*إشكالية التخمة في التشريعات القانونية للمتغيرات السريعة الحاصلة على صعيد العالم، وعدم قدرة القوانين الداخلية على مواكبتها.

2-5-مؤشر مدركات الفساد:perception corruption index

يسجل مؤشر مدركات الفساد عدد النقاط التي تحرزها البلدان والأقاليم ويرتبها حسب ذلك، ويستند إلى مدى فساد القطاع العام في البلد حسب ما يتوصل إليه الإدراك. وهذا المؤشر مركب، إذ يقوم على توليفة من الاستقصاءات والتقييمات المرتبطة بالفساد يتم تجميعها اعتمادا على مجموعة متنوعة من المؤسسات الدولية ذات الصيت.

ومؤشر مدركات الفساد هو أكثر مؤشرات الفساد استخداماً وانتشاراً على مستوى العالم، فهو مؤشر سنوي تصدره منظمة الشفافية الدولية. بحيث يعتمد على فحص واقع الفساد في القطاع العام لدى الدول المشمولة في الترتيب؛ وتعتبر مصادر بيانات ومعلومات المؤشر متنوعة من اراء الخبراء من القطاع العام والخاص، ويرمز له بالرمز PCI.

ومن أهم ما يميز هذا المؤشر أن مقياسه للعلامات يبدأ من 0 إلى 100 بحيث تعني صفر أعلى مستوى فساد مدرك (الفساد الكامل) وتعني 100 أقل مستويات الفساد وأعلى

درجات الشفافية، وفي حال حصلت الدولة على درجة منخفضة لا يعني ذلك أنها أكثر الدول فسادا، كون المؤشر يمثل انطباعا عن الفساد في القطاع العام كالفساد السياسي والاداري؛ وليس حكما على مستوى الفساد في الدولة أو السياسات أو الانشطة الاقتصادية، وحسب منظمة الشفافية الدولية فإن التصنيف السنوي للدول يعتمد على استطلاع الرأي للخبراء ورجال الأعمال.

وذكرت المنظمة في تقريرها الأخير أن تزايد معدلات الفساد في الدول ارتبط بتراجع مستويات حرية الصحافة والمجتمع المدني، حيث كانت الدول الأكثر فسادا هي الأقل في حرية الصحافة ونشاط منظمات المجتمع المدني.

والجدول التالي يمثل الدول الأولى التي حصلت على أعلى مستوى مدركات الفساد.

الجدول رقم(2): مؤشر مدركات الفساد للدول الأولى للفترة 2014-2016

الرتبة	الدولة	2014	2015	2016
1	الدانمارك	91	92	91
2	نيوزيلندا	91	91	91
3	فنلندا	90	89	89
4	السويد	89	87	88
5	النرويج	88	86	86
6	سويسرا	86	86	85

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على المعطيات المتاحة في: www.transparency.org

يوضح الجدول ترتيب أحسن ستة دول في العالم من حيث انتشار الفساد خلال ثلاث سنوات 2014،2015،2016، ومن خلال قراءة النتائج يتضح أنه لا وجود لصفر فساد على المستوى العالمي فأفضل قيمة حققتها الدانمارك سنة 2015 بـ 92 نقطة من أصل 100.اما عن الترتيب ففي سنة2016 احتلت الدانمارك ونيوزيلندا المركز الأول كأقل دول العالم فساد برصيد 91 نقطة من أصل 100 نقطة، وتلتها فنلندا ب86 نقطة، ثم السويد بـ 88 نقطة والنرويج بـ 86 نقطة وأخيرا سويسرا ب85 نقطة.

3-الأسس المفاهمية للتنمية المستدامة:

لقد ظهرت فكرة التنمية المستدامة في عقد الثمانينات من القرن 20م معتمدة في جذورها على العوامل البيئية واستدامتها وكذلك على تجربة عقود عدة من مجهودات التنمية.

3-1-مفهوم التنمية المستدامة: تعددت تعاريف التنمية المستدامة، وورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 وعرفت على أنها تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم.

يعرفها **Edoird Bardier** بأنها: ذلك النشاط الذي يؤدي الى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن، مع الحرص والحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والاساءة الى البيئة.

أوهي تنمية قابلة للاستمرار وهي عملية التفاعل بين ثلاث أنظمة نظام بيئي، نظام اقتصادي، نظام اجتماعي.

3-**2-أهداف التنمية المستدامة:** تسعى من خلال آلياتها ومحتواها الى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو؛
- احترام البيئة الطبيعية حيث تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها اساس حياة الانسان؛
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القادمة وتنمية احساسهم بالمسؤولية تجاهها؛
- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد حيث تتعامل معها على أنها محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني؛
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع من خلال توظيفها بما يخدم أهداف المجتمع؛
- احداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع وبطريقة تلائم امكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.

3-3-أبعاد التنمية المستدامة (خالد مصطفى قاسم، 2007، ص 28-38): التنمية المستدامة تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية

والاجتماعية، فهي تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في أطار تفاعلي بالإضافة إلى البعد السياسي.

والاستراتيجيات الحديثة المرتبطة بقياس الاستدامة تركز على قياس الترابط بين مجموعة العلاقات والتي تشمل الاقتصاد واستخدام الطاقة والعوامل البيئية والاجتماعية في هيكل استدام.

أ-البعد الاقتصادي: ويستند إلى مبدأ يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل، ويندرج تحت هذا البعد: حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، إيقاف تبديد الموارد الطبيعية، مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته، المساواة في توزيع الموارد، الحد من التفاوت في مستوى الدخل، تقليص الانفاق العسكري.

ب-**البعد الاجتماعي:** ويشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر وتحقيق الرفاهية وتحسين سبل الرفاهية، من خلال الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ووضع المعايير الأمنية واحترام حقوق الانسان في المقدمة. ويشير إلى تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في وضع القرار، ويعتمد على الجانب البشري بعناصره الآتية: تثبيت النمو السكاني وأهمية توزيع السكان، دور المرأة، الصحة والتعليم، حرية الاختيار والديمقراطية.

ج-البعد البيئي: ويتعلق بالحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية مثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم، وذلك من خلال الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية وهي:

د-البعد التقني والاداري: هو البعد البيئي الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد، وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات داخليا وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها.

ولكي يتم تحقيق التنمية المستدامة يجب مراعاة عدة أمور أهمها:

*استخدام تكنولوجيا أنظف؛

*استخدام القوانين البيئية للحد من التدهور البيئي والحد من انبعاث الغازات؛

*إيجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة للمحروقات مثل الطاقة الشمسية وغيرها؛

*الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.

3-4-علاقة التنمية المستدامة بالحوكمة: تعتبر الحوكمة شرط من أهم الشروط التي يجب أن تتوفر لأجل تحقيق تنمية مستدامة، والاستدامة هنا لا تعني الاستمرارية بل تعني نتائج الاستمرارية المتطورة. ففي دراسة أعدها البرنامج الانمائي للأمم المتحدة UNDP سنة 1997 (الأمم المتحدة، 2003)، اعتبرت الاستدامة عنصرا من مميزات الحوكمة وإدامة التنمية الشاملة، أو أن الحوكمة هي طريق لتحقيق التنمية المستدامة.

إن علاقة التنمية بالحوكمة يمكن قراءتها من خلال 3 زوايا هي:

- **وطنية،** تشمل الحضر والريف وجميع الطبقات الاجتماعية والفئات بما فيها المرأة والرجل؛
- **عالمية،** أي التوزيع العادل للثروة بين الدول الغنية والدول الفقيرة وعلاقات دولية تتسم بقدر من الاحترام الانساني والقواعد القانونية؛
- **زمنية،** أي مراعاة مصالح الأجيال اللاحقة.

ولا يمكن الحديث عن التنمية المستدامة في ظل وجود سوء تسيير للموارد البشرية والمادية المتاحة للانطلاق في عملية التنمية والنهوض الاقتصادي.

ثانيا: دور آليات الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة:

إن تبني آليات الحوكمة سوف يكون لها دور كبير في ضبط الفساد والحد من آثاره السلبية على مختلف جوانب التنمية المستدامة، بأبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والسياسية، وهذا ما سنوضحه في هذا المحور:

1-دور الحوكمة وضبط الفساد على تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة: ويكون كما يلي (سارة بوسعيود، 2013، ص102-111):

الحد من الفقر وتحقيق التوزيع الدخل الوطني وذلك من خلال ما يلي:

- التخفيض من تكلفة الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة، التعليم والسكن...الخ والرفع من جودتها وبالتالي التخفيض من معاناة الفئات الفقيرة والتحسين من ظروفها المعيشية؛
- تحقيق العدالة والمساواة في دفع الضريبة، مما يساعد على تقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء؛

- إن الحوكمة الجيدة لقطاع التعليم تعتبر الاستراتيجية الأنسب لمكافحة الفساد من أجل ضمان العدالة والمساواة في التعليم خاصة بالنسبة للأطفال الفقراء وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة قوامها رأس المال الفكري (البشري)؛
- وضع استراتيجية شاملة وواضحة لحوكمة قطاع الصحة لمنع مختلف ممارسات الفساد، يسمح بتوفير الرعاية الصحية الجيدة والمناسبة، كما يسهل من قدرة الفئات الفقيرة والمنخفضة الدخل من الحصول على خدمات صحية ذات جودة عالية تستجيب لاحتياجاتهم في الوقت المناسب.
- إن الحوكمة الجيدة لقطاع السكن تسمح بالقضاء على سوء ادارة وتسيير هذا القطاع الحساس، ومنع مختلف الاختلالات والنقائص التي يعرفها، كما تضمن نمط منسجم ومتناسق للمدن باعتبارها مراكز أساسية لإنتاج الثروة وتحقيق النمو والتنمية المستدامة، ولذلك يجب تبني استراتيجية لمكافحة الفساد في هذا القطاع الحيوي تعتمد على آليات الحوكمة (الشفافية والمساءلة) في توزيع السكنات وإشراك المواطنين.

2-دور الحوكمة وضبط الفساد في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة: إن الاستخدام الأمثل والعقلاني للموارد الاقتصادية يساهم في الرفع من الكفاءة والفعالية الاقتصادية في تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة من خلال:

- يسمح تبني استراتيجية ضبط الفساد واعتماد آليات الحوكمة (من شفافية في توفير المعلومات وتعزيز نظام المساءلة والرقابة المحلية) بتعزيز وتفعيل الاستثمارات المحلية والأجنبية والرفع من معدل النمو الاقتصادي، وذلك بخلق بيئة استثمارية مستقرة، مما ينعكس إيجابا على حجم الموارد المتاحة للاقتصاد وحسن تخصيصها واستثمارها في المشاريع التي تخدم مختلف جوانب التنمية المستدامة؛
- الحوكمة وضبط الفساد لهما دور كبير في دعم وزيادة حجم الايرادات الحكومية وترشيد النفقات العامة، بالإضافة الى الرفع من كفاءتها الاستخدامية من خلال تعزيز المساءلة والشفافية في مجال الخدمات الاجتماعية الأساسية، ومختلف القطاعات الاقتصادية التي يعتبر فيها الفساد أهم عائق أمام استدامتها؛
- يعتبر القطاع الضريبي من أكثر القطاعات تعرضا لمختلف اشكال الفساد، لهذا يجب اصلاح وحوكمة هذ القطاع لأنه سيسمح بتبسيط اجراءات التحصيل وضمان

أكبر قدر من الشفافية في فرض الضريبة، ما يمكن من تنشيط الاقتصاد وتفعيل مشاريع التنمية.

3- دور الحوكمة وضبط الفساد في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة: تسمح الحوكمة وضبط الفساد بتحقيق البعد البيئي من خلال الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية، ومنع الاستغلال غير القانوني لها وبالتالي تحقيق الكفاءة الاقتصادية، والمحافظة على الاستدامة البيئية من خلال:

- إتباع استراتيجية محكمة لحوكمة قطاع الموارد المائية سوف تمكن من التصدي بفاعلية لمختلف ممارسات الفساد، وهذا ما يساعد على مواجهة التحديات المرتبطة بتغيير المناخ وازدياد الطلب والصراع العالمي على هذا المورد الاستراتيجي؛
- إن تبني استراتيجية لحوكمة قطاع الصناعات الاستخراجية، تعتمد على الشفافية وتوفير المعلومات الضرورية الخاصة بالعقود والصفقات المبرمة، تسمح بمحاربة الفساد والرشوة، وتؤدي الى الاستغلال الكفء لعائدات هذا المورد الاستراتيجي.

4- دور الحوكمة وضبط الفساد في تحقيق البعد السياسي للتنمية المستدامة: إن تبني آليات ومبادئ الحوكمة وضبط الفساد سيكون له دور كبير في تحقيق البعد السياسي وذلك لكونها تسمح بتحقيق ما يلي:

- تعزيز آليات النزاهة والشفافية والمساءلة للمؤسسات والمسؤولين في الحكومة، وضمان التمثيل المناسب في عملية صنع القرار السياسي؛
- ترسيخ مبادئ الديمقراطية الجيدة وحكم القانون، واحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية كحرية الرأي والاختيار والتعبير؛
- فض النزاعات والصراعات الداخلية وتحقيق الاستقرار السياسي، الذي يعتبر من الشروط الواجب توفرها لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة.

ثالثا: دراسة دور الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية:

1-معايير(آليات) الحوكمة في الدول العربية: حين نقارن الدول العربية بالدول التي تتصف بمميزات مشابهة ومستوى الدخل، فإنها تقع في أسفل سلم مؤشر النوعية المؤسساتية، ما يفسر وجود فجوة في إدارة الحكم، فنجد لدول المنطقة مستوى يقل عما يفترضه مستوى دخلها (يختار وعبد الرحمان، 2011، ص15).

تعاني مختلف الدول العربية من مؤشر النوعية المؤسساتية والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(03):مؤشرات(معايير) الحوكمة في بعض الدول العربية لسنة 2016:

الدول	الصوت والمساءلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	نوعية التنظيم	سيادة القانون	ضبط الفساد	مؤشر النوعية المؤسساتية
الامارات	-1.122	0.44	1.413	0.972	0.887	1.276	0.644
قطر	-1.195	0.867	0.747	0.696	0.864	0.918	0.965
الأردن	-0.755	-0.533	0.136	0.051	0.313	0.268	-0.086
السعودية	-1.777	-0.495	0.243	0.079	0.467	0.225	0.209
البحرين	-1.446	-0.861	0.324	0.608	0.458	-0.582	0.249
عمان	-1.107	0.801	0.190	0.610	0.434	0.371	0.216
الكويت	-0.694	-0.147	-0.180	-0.073	0.032	-0.204	-0.221
تونس	0.329	-0.988	-0.21	-0.47	0.023	-0.118	-0.239
المغرب	-0.646	-0.285	-0.099	-0.234	-0.144	-0.149	-0.259
الجزائر	-0.877	-1.139	-0.544	-1.171	-0.849	-0.691	-0.878

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي : www.govindicators.org

لا توجد أي دولة عربية تتميز بتصنيف ممتاز، فقد حصلت بعض الدول على تصنيف فوق المتوسط وهي كل من الامارات، قطر، السعودية، البحرين وعمان بالقيم على الترتيب (0.644 ،0.965، 0.209، 0.249، 0.216) اما بقية الدول الأخرى الأردن، الكويت، تونس، المغرب، والجزائر فقد تحصلت على تصنيف ضعيف وذلك لتحقيقها قيما سالبة (-0.086، -0.221، -0.239، -0.259، -0.878).

بالنسبة لمؤشر الصوت والمساءلة فإن المنطقة تعاني من فجوة واضحة جدا مقارنة بباقي دول العالم. إذ تعاني كل الدول العربية من خلال هذا المؤشر، فنجد أن دول الخليج تحصلت على أضعف القيم مقارنة بالدول العربية الأخرى وذلك لاعتمادها انظمة ملكية تمنع المساءلة.

أما معياري فعالية الحكومة ونوعية التنظيم يظهر لنا أن الدول العربية ضعيفة ماعدا الامارات التي حصلت على قيمة (1.276،0.972) وهذا راجع إلى أنها تعاني عجزا إداريا كبيرا امتد إلى وظائف الحكومة ليشمل وظيفة الرقابة.

أما مؤشر الاستقرار السياسي فحصلت على ضعيف جدا، لأنها لا تملك آليات لتوسيع المشاركة في هذا المجال بسبب ضعف البناء الجمعوي وإحتكار الاعلام من قبل الحكومات.

2-مؤشر مدركات الفساد في الدول العربية: بالرغم من مرور ست سنوات على بداية التغيير في المنطقة العربية بما يسمى بالربيع العربي إلا أن هذا التغيير لم يحصد بعد نتاجه على صعيد مكافحة الفساد. وكما نرى في هذا العام فإن غالبية الدول العربية لم تستطع تحقيق نتائج حقيقية تعكس إرادة الشعوب في بناء أنظمة ديمقراطية فعالة تعطي مساحة للمساءلة والمحاسبة. وتعكس هذه الحالة من الفشل في معالجة الفساد كأمر محوري لتحقيق التنمية المستدامة درجة الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد لهذا العام، فغالبية الدول العربية تراجعت تراجعا ملحوظا في العلامات حيث أن 90% من هذه الدول حققت أقل من درجة 50 بالمئة، وبقيت كل من دولة الإمارات العربية وقطر رغم تراجعهما فوق المعدل.

ونرى أيضا أن 6 من ضمن أكثر 10 دول فسادا في العالم هي من المنطقة العربية (سورية، العراق، الصومال، السودان، اليمن وليبيا) بسبب انعدام الاستقرار السياسي والنزاعات الداخلية والحروب وتحديات الإرهاب والتي تؤكد على أن الصراعات والحروب تغذي الفساد وخاصة الفساد السياسي. تونس أظهرت تحسنا طفيفا على المؤشر وذلك يعود لعدة إجراءات اتخذتها لمحاربة الفساد وأهمها إقرار قانون حق الحصول على المعلومة والذي يعتبر من أفضل القوانين الموجودة في المنطقة العربية. بالإضافة إلى تطوير قدرات هيئة مكافحة الفساد والمصادقة على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ووجود مساحة مساءلة جيدة.

فتراجع دول الخليج العربي قد يعزى إلى هيمنة العائلات المالكة على الأنظمة السياسية والاقتصادية، تقييد الحريات العامة، وعدم وجود مؤسسات مجتمع مدني نشيطة وفعالة، وانخراط الدول في تحالفات عسكرية مما يزيد من السرية وعدم الوضوح في الموازنات.

وسجلت قطر أكبر تراجع في كافة المؤشر بحوالي عشر نقاط احتلت المرتبة الأولى عربيا في 2015 بمجموع 71 نقطة لتنخفض إلى 61 نقطة سنة 2016، وقد يعزى ذلك – بالإضافة الى الأسباب المذكورة أعلاه – الى فضائح الفساد حول الفيفا واستضافة قطر لكأس العالم 2020 وانتهاك حقوق الانسان وبالأخص حقوق العمال الوافدين.

أما الأردن والذي أقر حزمة من القوانين كقانون الانتخاب وقانون النزاهة ومكافحة الفساد، إلا أنها لم تعكس تغييرا حقيقيا فبالرغم من تعدد قضايا الفساد التي تم التحقيق فيها منذ سنوات إلا أنه لم يبت بمعظمها، بالإضافة إلى أن هناك تقارير عديدة تشير إلى عرقلة الاستثمار من خلال ارتفاع معدلات الفساد الصغير المتمثل بالرشوة والواسطة والمحسوبية (*Kinda Hattar*, 2017, https://www.transparency.org/news/feature/mena_a_very_drastic_decline).

ويبقى الفساد مستشريا في مصر في ظل غياب أي إرادة سياسية حقيقية وجادة لمكافحته.

والجزائر التي تأتي في مرتبة متأخرة بين الدول العربية يلاحظ ان نتائجها السيئة خصوصا في الاستقرار السياسي بسبب تغير الحكومات عدة مرات في فترات قصيرة وكذا عدم الوضوح في المستقبل السياسي للبلد، والشيء نفسه بالنسبة للمؤشرات الأخرى حيث كل نتائجها سلبية سواء فيما تعلق بالمساءلة أو نوعية التنظيم وحتى سيادة القانون وضبط الفساد.

والجدول الموالي الذي يوضح ترتيب الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد اقليميا لسنتي 2016،2015

الجدول رقم(04): مؤشر مدركات الفساد في الدول العربية لسنتي 2015-2016:

الرتبة	البلد	2015 النقاط	2016 النقاط	الرتبة	البلد	2015 النقاط	2016 النقاط
1	الامارات	70	66	11	مصر	36	34
2	قطر	71	61	12	جيبوتي	34	30
3	الأردن	53	48	13	لبنان	28	28
4	السعودية	52	46	14	العراق	16	17
5	البحرين	51	43	15	اليمن	18	14
6	عمان	45	45	16	سوريا	18	13
7	الكويت	49	41	17	ليبيا	16	14
8	تونس	38	41	18	السودان	12	14
9	المغرب	36	37	19	الصومال	08	10
10	الجزائر	36	34				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات المتاحة :www.transparency.org

يبرز الجدول أن دولة الإمارات العربية واصلت تصدرها وذلك وفقا لتقرير مؤشر مدركات الفساد 2017 الذي أصدرته منظمة الشفافية العالمية. حيث تقدمت ثلاثة مراكز مقارنة بالعام السابق لتأتي في المركز الـ21 ضمن أفضل دول العالم بحصولها على 71 نقطة. مؤكدة بذلك مواصلة مسيرتها الهادفة إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وأشار التقرير إلى أن المركز المتقدم الذي حققته هذه الدولة جاء نتاجا للإدارة الرشيدة والكفؤة للمال العام إضافة للإجراءات المتطورة التي تتبناها الدولة لإدارة المشتريات والمستويات الممتازة للخدمات والبنيات التحتية (جريدة البيان الاماراتية، 2018، http://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2018-02-22-1.3193424)

وجاءت السعودية في المركز 57 ضمن مؤشر مدركات الفساد لسنة2017، متقدمة 5 مراكز عن سنة 2016، ويأتي هذا انعكاسا لسياسات القيادة الرشيدة الحازمة في مواجهة الفساد. التي تعتمد على الشفافية والمحاسبة بكل صرامة.

3-التنمية المستدامة في الدول العربية: الدول العربية تواجه تحديات رئيسيه لتطبيق التنمية المستدامة لتحقيق أهدافها على المستوى الاجتماعي، الاقتصادي والبيئي. ففي ظل مناخ شديد الجفاف وندرة المياه والاستخدام المفرط للطاقة والتلوث الناتج عن صناعة النفط والغاز الطبيعي فالعالم العربي يواجه تحديات من نوع خاص.

هناك اربع ركائز للتنمية المستدامة وهي المجتمع، الاقتصاد، البيئة والمؤسسات المحلية(سلمان ظفار، 2017، https://www.ecomena.org/sustainable-development-ar/).

3-1-البعد الاجتماعي: توفير الطاقة له تأثير مباشر على درجة الفقر، فرص العمل، التعليم، الانتقال الديمقراطي، التلوث الداخلي والصحة العامة. في الدول العربية الغنية، الطاقة المتطلبة للإضاءة، التدفئة والطهي تكون متاحه بشكل جيد، ولكن من جهة اخرى أكثر من 40٪ من سكان العالم العربي ليس لديه فرص كافيه في خدمات الطاقة

وفي الدول الفقيرة يحتاج الفرد 6 ساعات يوميا لتجميع الحطب لتلبية الطلب على التدفئة والطهي، وهذه المهمة عادة تقوم بها النساء.

3-2-البعد الاقتصادي: الاقتصاد الحديث يعتمد على عروض الطاقة الكافية والموثوق بها، الدول النامية تحتاج لتأمين هذه الاولويات للمضي قدما في التصنيع. تقريبا خمس العالم العربي يعتمد على الوقود غير التجاري للاستخدامات المختلفة للطاقة. جميع

المجالات الحيوية: الاقتصاد، السكن، التجارة، المواصلات والزراعة تتطلب خدمات حديثة للطاقة. هذه الخدمات في المقابل ستتبنى تطوير الاقتصاد والمجتمع على المستوى المحلي لرفع الانتاج الفكري وزيادة الدخل. تزويد الطاقة يزيد من فرص التوظيف، وزيادة الانتاج وسرعه التطوير. الكهرباء هي الشكل الرئيسي من مصادر الطاقة

3-3-البعد البيئي: انتاج وتوزيع واستخدام الطاقة يزيد الضغط على البيئة المنزلية، ومستوى العمل المحلي، والاقليمي والدولي. التأثير البيئي قد يعتمد بشكل كبير على طريقة توليد الطاقة ومصادرها المتنوعة واستخدامها، ويؤثر ايضا علي هيكل نظام الطاقة والإجراءات التنظيمية ذات الصلة بها وبتسعيرها.

جودة الهواء من اهم الجوانب البيئية التي قادت التقدم في التطوير المستدام في العالم. وعن آثار انبعاث الغازات الناتجة عن احراق الوقود وما سببته من تلوث الغلاف الجوي وبمقارنة الدول العربية مع الدول الاخرى، نجد أن العالم العربي يتعرض للكثير من اكاسيد الكبريت والنيتروجين السامة والمتطايرة مع وجود بعض الغازات الاخرى. رغم أن استراتيجيات التحكم في تلوث الهواء بدأت تتُخذ الان بشكل جدي على المستوى الداخلي والاقليمي،

3-4-البعد المؤسسي: البنية التحتية هي الأساس لأي نظام طاقة في العالم. العديد من الدول العربية الآن تعتمد على بنيه تحتية للطاقة غير فعاله وليست كافيه أو غير مقبولة بيئيا. فسوق الطاقة العربي ينمو بشكل سريع لتلبية الاستهلاك الكبير في المجالات المنزلية، التجارية والصناعية. هذه النتائج تحتاج الى تطبيق على أرض الواقع للربط ما بين المتاح والزيادة في الطلب.

4- دور الحوكمة ومكافحة الفساد على تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية: تعمل الدول العربية على مكافحة الفساد من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. سنتطرق إلى البعض من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة.

4-1-دور الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق المؤشرات الاقتصادية للتنمية (صندوق النقد العربي، 2016، ص181،184،311):

أ-الميزانية العامة للدولة: سجلت الميزانية العامة عجزا بحوالي 238.6 مليار$ في عام 2015، ما يمثل حوالي 9.8% من الناتج المحلي الاجمالي PIB لمجموعة الدول العربية،

هذا مقابل فائض بحوالي 41.1 مليار$ تم تحقيقه في عام2014، ما نسبته 1.5% من الناتج المحلي الاجمالي خلال نفس العام. إن الميزانية العامة للدول العربية سجلت تحولا جوهريا، عام2015 على ضوء العجز المسجل خلال نفس العام مقارنة بفوائض استمرت في تحقيقها منذ عام2010.

ب-الدين العام: بالنسبة لإجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في الدول المتوفرة بيانات بشأنها، فقد ارتفع بحوالي 2.5% ليصل إلى حوالي 636.1 مليار$ عام2015 مقارنة بحوالي 620.6 مليار$ لعام 2014. وبذلك ارتفعت نسبة الدين للدول العربية المقترضة إلى PIB لهذه الدول لتبلغ حوالي 58.9% عام 2015 مقابل 53.9% 2014.

ج-العون الانمائي العربي: بلغت المساعدات الانمائية الميسرة المقدمة من الدول العربية المانحة في عام 2015 حوالي 12.1 مليار$، بانخفاض قدر بنحو6.4 مليار$ مقارنة بالمساعدات الانمائية المقدمة خلال2014. وبذلك بلغ اجمالي ما قدمته الدول العربية خلال (1970-2015) حوالي 202.7 مليار$. وقد بلغت نسبتها إلى PIB للدول العربية المانحة حوالي 0.86% في عام2015. في حين سجلت المساعدات الانمائية المقدمة في عام 2015 حوالي 17.7 مليار$ مقابل حوالي 15.4 مليار$ في عام 2014 مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة حوالي 14.9%.

4-2- دور الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق المؤشرات الاجتماعية للتنمية (برنامج الامم المتحدة للتنمية، 2016، ص42-64):

أ-التواصل الالكتروني: تضاهي الدول العربية أقرانها في أرجاء العالم في مدى ترابطهم مع المصادر الالكترونية. فقد قفز استخدام الهواتف النقالة من مستوى 26 % حيث كان دون المعدل العالمي عام 2005 إلى نحو 108% عام 2015، وهو أعلى من المعدل العالمي، بالمثل قفز استخدام الأنترنت من 8% عام 2005 إلى 37% عام 2015، وهي نسبة أعلى من بقية العالم النامي والمعدل العالمي.

ب-المساواة بين الجنسين: في جميع بلدان المنطقة، تتفوق النساء على الرجال مناصرة للمساواة، والاختلاف في الرأي بين الرجال والنساء حول هذه المساواة أكبر مما هو في بقية العالم نحو20%-40% في الدول العربية، مقابل7%-10% فقط في العالم. في أغلب

الدول العربية، وقد حدثت قفزة في وجهات النظر المناصرة للنوع الاجتماعي لبيانات (2005-2013). والقفزة في موازة المساواة بين الجنسين كبيرة بصفة خاصة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وفلسطين، وفي مصر، ولم تنحسر المؤزارة في السودان وسوريا.

ج-التعليم: على العموم، يظهر التقدم في إمكانيات الحصول على التعليم في المنطقة العربية أنه جيد، حيث تزداد معدلات الالتحاق الصافية فقد ارتفع معدل الالتحاق الأساسي من 76.6% عام 1999 إلى 84.5% عام 2013، وهذا المعدل الأخير قريب من المتوسط العالمي89%. وتقترب بلدان عديدة من إنجاز الالتحاق الشامل بالمدارس الابتدائية، كما يمكن رؤية مكاسب في مستويات التعليم الأعلى، حيث ارتفع الالتحاق المدرسي أعوام (1970-2003) ثلاثة أضعاف التعليم الثانوي والتعليم العالي.

في متوسط سنوات الدراسة، تتراجع البلدان العربية عن المستوى الدولي المتوقع للفرد، حتى مع تحسنها في العقديين الأخيريين على هذا المقياس أسرع من مناطق أخرى من العالم. فيظهر أعلى معدل تحصيل علمي في الأردن والامارات العربية، وادنى معدل في السودان والعراق واليمن، وباستثناء الأردن والامارات والجزائر، تكون جميع البلدان العربية عند المتوسط المتوقع لسنوات الدراسة أو أدنى منه.

خاتمة:

انطلاقا مما تم عرضه يمكن القول بأن الحوكمة أصبحت أهم أداة على الإطلاق في سبيل تحقيق التنمية المستدامة المنشودة في الدول العربية، وبدونها لا يمكن تصور نجاح أي فكرة ولا تجسيد أي مشروع، وأن الفساد يختلف في أشكاله وتغلغله وعمق تأثيراته وعواقبه بين الدول. وتعد الدول العربية من بين الأكثر تأثرا بممارساته، والأكثر دفعا لنتائجه وتكاليفه. فعندما يتغلغل الفساد في سبل تنمية هذه الدول يجعل من مشاريعها غير ناجحة، وشعوبها تعيش تحت وطأة الفقر. ولذلك فالفساد يعد أكبر معوق التنمية بكل أبعادها. ويمكن اختصار أهم النتائج المتوصل لها في:

- تطبيق الحوكمة له دور كبير في ضبط الفساد والحد من آثاره السلبية على مختلف جوانب التنمية المستدامة.
- جميع الدول العربية لم تتحصل على تصنيف جيد في مؤشرات الحوكمة.
- التحديات التي تواجهها الدول العربية عديدة ومتفاوتة في الدرجات حسب الدول لكنها تصب جميعها في عدم وجود أنظمة فاعلة شفافة تضمن المساءلة.

- إن تحسين الحوكمة في الدول العربية ومحاربة الفساد يعتبر جوهر رفع قدرة وكفاءة هذه الدول لتحقيق التنمية المستدامة.
- رغم الجهود المبذولة من طرف الدول العربية لتحقيق التنمية المستدامة إلا أنها تواجه تحديات لتحقيقها ومنها تفشي ظاهرة الفساد رغم محاولات القضاء على هذه الظاهرة.

المراجع:

1. الأمم المتحدة. (2003) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. مونيتري.
2. بوريش رياض. (2007). "LA GOUVERNANCE". الملتقى الدولي حول الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي. جامعة سطيف1.
3. جريدة البيان الاماراتية. (2018). "الإمارات الأولى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والـ21 عالمياً في الشفافية ومكافحة الفساد". http://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2018-02-22-1.3193424
4. خالد مصطفى قاسم. (2007). إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة. الدار الجامعية. الاسكندرية. مصر.
5. زهير عبد الكريم الكايد. الحكمانية. المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة.
6. سارة بوسعيود. (2013). "دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا". مذكرة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1. الجزائر.
7. سارة دباغي. (2009). "الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية في الجزائر (2000-2007)". مذكرة ماجستير. جامعة آل البيت، الأردن.
8. سايح بوزيد. (2010). "سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية". مجلة الباحث: ع10. الجزائر.
9. سلمان ظفار. (2017). "التنمية المستدامة في العالم العربي". https://www.ecomena.org/sustainable-development-ar/
10. صندوق النقد العربي. (2016). التقرير الاقتصادي العربي الموحد. أبو ظبي.
11. عبد الحسين، شعبان. (2007). الحكم الصالح والتنمية المستدامة. مركز دمشق للدراسات، سوريا.

12. عماد الشيخ داود. (2006). "الشفافية ومراقبة الفساد"، ندوة حول الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. لبنان.
13. منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية. (2003). القاهرة. مصر.
14. منير الحمش. (2006). "الاقتصاد السياسي للفساد". مجلة المستقبل العربي: ع238. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. لبنان.
15. موسى اللوزي. (2000). التنمية الادارية: المفاهيم، الأسس، التطبيقات. ط1. دار وائل. عمان. الأردن.
16. يختار عبد القادر، عبد الرحمان عبد القادر. (2011). "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية". المؤتمر العالمي الثامن النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي. الدوحة. قطر.
17. برنامج الامم المتحدة للتنمية. (2017). "تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2016". نيويورك.
18. أنمار أمين البراوي. (2012). "محددات الحوكمة دراسة قياسية لعينة مختارة من الدول". المؤتمر العلمي الدولي عولمة الادارة في عصر المعرفة. طرابلس. لبنان.
19. Daniel Kaufmann, et Al., (2010). "The World Wide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues". World Bank. Washington, D.C
20. François Casting. (2005). "La Gouvernance, deli d'une approche non normative", revue Idara. n 30.
21. *Kinda Hattar*. (2017). "Middle East and North Africa: A very drastic decline". https://www.transparency.org/news/feature/mena_a_very_drastic_decline
22. La Banque Mondiale. (2003). "Rapport sur le developpement au MENA, Vers une meilleure gouvernance au Moyen-Orient et en Afrique du Nord". Washington, D.C.
23. United Nations Development Program. (1997). "Governance for Sustainable Human Development". New York.